

Distr.: General
30 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢

٧-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل
التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان،
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم
المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

يقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات
للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقراري المجلس
التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ١٩٩٥/٥ و ٢٠١١/١. وسيقدم هذا التقرير إلى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي ينظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢.
ويتضمن الفرع الثامن مشروع مقرر.

* E/2012/100 (ستصدر فيما بعد).

** E/ICEF/2012/1.



أولا - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهو يلي التقارير السنوية السابقة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويمكن قراءته بالاقتران مع التقارير السنوية التي يقدمها المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي لليونسيف. وتقدم هذه الوثائق معا تحليلا للإنجازات المتحققة قياسا إلى النتائج الرئيسية لخطة اليونسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣. وقد أُعدَّت هذه الوثيقة أيضا استجابة لقرار المجلس التنفيذي ١١/٢٠١١.

ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية

٢ - سجلت اليونسيف زيادة قدرها ١٣ في المائة في إيراداتها السنوية، التي ارتفعت من ٣ ٢٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣ ٦٨٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وارتفعت الإيرادات الإجمالية التي قدمتها الجهات المانحة من القطاع العام بنسبة ٨ في المائة، من ٢ ٢٥١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢ ٤٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وارتفعت الإيرادات التي قدمها القطاع الخاص بنسبة ٣٠ في المائة، من ٩١٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١ ١٨٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠.

٣ - غير أن آثار الأزمة المالية العالمية تتبدى في تراجع إيرادات موارد اليونسيف (الأساسية) العادية منذ عام ٢٠٠٨. فقد بلغت حصة إيرادات الموارد العادية كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٠، مقارنة بنسبة ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٢. وهذا المعدل المنخفض نسبيا يدعو للقلق، حيث أن قدرة اليونسيف على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي تجاه الأولويات المتعلقة بالأطفال في جميع أنحاء العالم تعتمد إلى حد بعيد على توفر إيرادات أساسية قوية ويمكن التعويل عليها. ففي عام ٢٠١٠، سجل مجموع الموارد العادية من مساهمات القطاعين العام والخاص انخفاضا بنسبة ٩ في المائة حيث بلغ ٩٦٥ مليون دولار مقابل ١ ٠٦٦ مليون دولار في السنة السابقة.

٤ - وارتفع إجمالي الإيرادات للموارد الأخرى التي قدمتها الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٤ في المائة، حيث وصل إلى ٢ ٧١٧ مليون دولار مقابل ٢ ١٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وبلغ مجموع إيرادات الموارد الأخرى - العادية من القطاعين العام والخاص ١ ٦٩٤ مليون دولار مقابل ١ ٥٢٧ مليون دولار في

عام ٢٠٠٩. وسجلت الموارد الأخرى - الطوارئ زيادة أيضا، حيث وصلت إلى ١٠٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ مقابل ٦٦٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الاستجابة لأزمات إنسانية في هايتي وباكستان.

٥ - وفي عام ٢٠٠٩، واصلت اليونيسيف توسيع مشاركتها في ترتيبات تحقيق الاتساق في الأمم المتحدة وترتيبات الشراكة المشتركة بين المنظمات من خلال مجموعة متنوعة من الصناديق المجمع والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وزادت إيرادات اليونيسيف من مختلف الترتيبات المشتركة بين المنظمات بنسبة ٢٠ في المائة، من ٢٩٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٥٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وارتفع حجم التمويل المقدم إلى اليونيسيف من خلال صندوق توحيد الأداء حيث بلغ ٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ مقابل ٢٦,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٩.

٦ - وفي عام ٢٠١٠، شهدت الصناديق المواضيعية، التي هي أفضل بديل للموارد العادية، زيادة قدرها ٥ في المائة، حيث وصلت إلى ٢٤١ مليون دولار مقابل ٢٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وخصصت الجهات المانحة ٥٥ في المائة من هذا المبلغ لأنشطة التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين.

٧ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت اليونيسيف قد سجلت ٧٨٦ مليون دولار في أموال الطوارئ للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية للأطفال والنساء في مختلف أنحاء العالم. وضمن ذلك، تلقت اليونيسيف ٣٤٥ مليون دولار من احتياجات التمويل البالغة ٣٦٤ مليون دولار لتلبية احتياجات الأطفال والنساء في منطقة القرن الأفريقي المتضررة من الجفاف والمجاعة.

ثالثا - الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى

٨ - واصلت اليونيسيف جهودها الرامية إلى تحقيق شراكات استراتيجية ومتسقة بقدر أكبر، مسترشدة في ذلك بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية (E/ICEF/2009/10). وشمل ذلك إجراءات لتبسيط ترتيبات الشراكة وإدماجها في أنظمة اليونيسيف للتخطيط والتنفيذ والإبلاغ والرصد والتقييم. فعلى سبيل المثال، أعد مكتب اليونيسيف في مالي، بالتعاون مع الحكومة، خريطة لقطاع الشركات في محاولة لوضع استراتيجية تعاون تسهم في تحقيق نتائج لصالح الأطفال.

٩ - وشرع في تطبيق معايير أداء لمكاتب اليونيسيف كوسيلة لترويج نهج أكثر اتساقا في الشراكات. وجرى أيضا تعزيز التوجيه بخصوص اختيار وإدارة الشراكات مع قطاع الشركات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء البرنامجيين العالميين.

١٠ - وقُطعت أشواط كبيرة لتعزيز نهج اليونيسيف تجاه الشراكات مع القطاع الخاص، وذلك اعترافا بما لدى الشركات من قدرات على المساهمة بصورة محددة ودائمة في تحسين حياة الأطفال وحماية حقوقهم. وأعدَّ مشروع ورقة جديدة تصف رؤية اليونيسيف تجاه إشراك الشركات وتدعو إلى اتباع نهج موسع واستراتيجي واستباقي تجاه قطاع الشركات، يهدف إلى الاستفادة من المجموعة الكاملة من الموارد التي يمكن للشركات أن تساهم بها.

١١ - وواصلت اليونيسيف العمل مع القطاع الخاص لتعبئة مجموعة واسعة من الأصول. فقد واصلت أكثر من ٦٠٠ شركة شريكة ومانحة دعم اليونيسيف في تعزيز صحة الطفل وتغذيته، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير التعليم الأساسي الجيد للجميع، وحماية الأطفال من العنف والاستغلال. وأنشئت تحالفات جديدة لتعبئة الموارد، مثل التحالف بين اليونيسيف ورابطة الزنك الدولية من أجل دعم البرامج المعنية بالمكملات المحتوية على الزنك. وعززت علاقات اليونيسيف مع الشركاء الحاليين، مثل إيكيا، وبروكتر أند غامبل، و ING و H & M، ونادي برشلونة لكرة القدم، مع زيادة الاستثمارات من أجل الأطفال.

١٢ - وبدأت اليونيسيف والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة في تنفيذ مبادرة مشتركة من أجل وضع مجموعة من المبادئ لتوجيه الشركات إلى كيفية حماية وتعزيز حقوق الطفل في جميع جوانب العمليات التجارية، بما في ذلك مكان العمل والسوق والمجتمع المحلي والبيئة.

١٣ - وتعاون ما يقرب من جميع البرامج القطرية التي تدعمها اليونيسيف مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات العاملة في المجتمعات المحلية في مجالات عمل تتراوح ما بين تقديم الخدمات والاتصال والدعوة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، ساعدت اليونيسيف، في إطار شراكة مع منظمة Sociedade Paraense de Pediatria والحكومة وشركاء آخرين، على تقديم خدمات الرعاية الصحية لجماعات محرومة عن طريق أكثر من ٢٢٢ ٠٠٠ أخصائي صحي مجتمعي يغطون نحو ١١٠ ملايين نسمة.

١٤ - وواصلت اليونيسيف أيضا العمل مع المنظمات الدينية والطوائف الدينية. فعلى سبيل المثال، أبرمت اليونيسيف في جمهورية الكونغو الديمقراطية شراكة مع جماعات دينية رئيسية،

تضم شبكة اتصالاتها مجتمعة أكثر من ٣٠ مليون شخص، لتشجيع الممارسات الصحية العائلية الأساسية مثل الرضاعة الطبيعية والتحصين.

١٥ - واستُكمل التقدم المحرز في الشراكات مع المجتمع المدني بأنشطة تعاون متزايدة النجاح مع البرلمانيين. فعلى سبيل المثال، شارك أكثر من ١٠ برلمانات وطنية من أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة في مؤتمر إقليمي يركز على آليات الرقابة البرلمانية في مجالات مثل سياسات حماية الطفل والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الأكثر ضعفاً.

١٦ - ويُن عام ٢٠١١ أيضاً قدرات منظمات المجتمع المدني والبرلمانات على تحقيق نتائج منصفة للأطفال. فالشراكات البرنامجية العالمية، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين والشراكة العالمية من أجل التعليم، توسّع نطاق النظام الحالي للتعاون الدولي عن طريق اجتذاب أصحاب المصلحة من القطاعين العام وغير العام من أجل تقديم منافع عامة عالمية ووطنية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتوسّع اليونيسيف، من خلال مشاركتها في الشراكات البرنامجية العالمية، إلى الاستعانة بالعمل الجماعي من أجل تنفيذ البرنامج وإبراز القضايا ذات الأبعاد المرتبطة ارتباطاً واضحاً بمسألة الإنصاف، مثل توسيع فرص الحصول على السلع والخدمات العامة، وتعزيز المعايير، ودعم مبادرات تطوير البحوث والمنتجات تلبية احتياجات الأسر المهمشة.

١٧ - وعلى الصعيد القطري، يُستخدم معظم الشراكات البرنامجية العالمية كمنطلقات للدعوة والتنسيق من أجل الترويج لإصلاحات سياسية ومؤسسية (مثل الشراكة الدولية من أجل الصحة، والشراكة من أجل توفير الصرف الصحي والمياه للجميع)، وتعزيز القدرات الوطنية (مثل شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الطفل، ومبادرة إغناء الطحين بمغذيات)، وتوفير الموارد اللازمة لتوسيع نطاق المبادرات العالية التأثير (مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمبادرة الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال). ويحظى العديد من هذه الشراكات بدعم من القوة الحاشدة لليونيسيف وقدراتها التقنية والتنفيذية على المستوى القطري. وعلى المستوى العالمي، تشارك اليونيسيف في الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تشكيل السياسات والممارسات العامة العالمية، مثل "عقد التعاون من أجل توفير اللقاحات"، ومعالجة حالات العجز في الأسواق، مثلاً من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

١٨ - وواصلت اليونيسيف تطوير تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، بهدف تشجيع هذه المنظمات على زيادة الاهتمام بقضايا الأطفال. وقد أبلغ جميع مكاتب اليونيسيف تقريباً عن التعاون

بشكل أو آخر مع البنك الدولي في عام ٢٠١٠. وأصبح التعاون أكثر تواترا وعمقا، وأضفي عليه الطابع الرسمي في أحيان كثيرة إذ ارتفع عدد مذكرات التفاهم على الصعيد القطري من ١٠ في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٤ في عام ٢٠١٠. وتمثلت أشكال المشاركة الأكثر شيوعا في تبادل المعلومات، والتعاون التقني، والدعوة، والشراكات المتعلقة بأعمال التقييم والتحليل. وما زالت مجالات التعاون الثلاثة الأكثر أهمية تتركز في التعليم الأساسي والحماية الاجتماعية والصحة.

١٩ - ويشكل التمويل جزءا صغيرا ولكن هاما في التعامل مع البنك الدولي. فبين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠، ارتفعت الإيرادات السنوية التي يقدمها البنك الدولي من نحو ٣ ملايين دولار تقريبا إلى نحو ٥١ مليون دولار. وورد ٧١ في المائة من هذا المبلغ مباشرة من الصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك الدولي، بينما ورد ٢٩ في المائة منه من حكومات حصلت على منح من البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الشراكة مع البنك الدولي حشد موارد كبيرة جاءت عن طريق خدمات المشتريات. ففي آب/أغسطس ٢٠١١، كان اتفاق خدمات المشتريات المعد لتستخدمه الحكومات، والمبرم بين اليونيسيف والبنك الدولي في عام ٢٠٠٨، قد نفذ ٤٣ مرة في ١٨ بلدا، وبلغت قيمة الاتفاقات الموقعة أو التي يجري التفاوض بشأنها ٦٩٨ مليون دولار.

٢٠ - وتواصل اليونيسيف المشاركة بفعالية في الاجتماعات نصف السنوية التي يعقدها البنك الدولي ومجلس محافظي صندوق النقد الدولي من خلال تقديم بيانات خطية إلى لجنة التنمية. وفي ربيع عام ٢٠١١، ركز بيان اليونيسيف على الإنصاف بوصفه شرطا مسبقا لتحقيق الانتعاش المستدام والتقدم المتسارع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى إيجاد أفضل السبل لدعم البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وإلى جانب ذلك، تصدر اليونيسيف والبنك الدولي توجيهات مشتركة تتعلق بنموذج لتحليل الفقر وآثاره الاجتماعية بالتركيز على شؤون الطفل.

٢١ - وواصلت اليونيسيف أيضا تعزيز تعاونها مع مصارف التنمية الإقليمية. وذكرت التقارير الواردة من نصف مكاتب اليونيسيف القطرية أنها تعاونت في عام ٢٠١٠ مع مصرف ذي صلة من مصارف التنمية الإقليمية. وجرت في نيسان/أبريل ٢٠١١ مشاورات مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وتم الاتفاق على خطط لبذل جهود مشتركة في مجالات التعليم، وتسجيل الموالي، والرياضة من أجل التنمية. وتتعاون اليونيسيف أيضا مع مصرف التنمية الأفريقي على وضع إطار للعمل على إزالة الحواجز التي تعرقل توسيع نطاق المبادرات الصحية من خلال مبادرة "التنسيق للصحة في أفريقيا". وتوفر مذكرة التفاهم التي

أُتفق عليها في عام ٢٠١٠ مع مصرف التنمية الآسيوي إطارا جيدا لتوثيق عُرى التعاون القطري، ولا سيما في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم.

٢٢ - وذكرت التقارير الواردة من ثلث مكاتب اليونيسيف القطرية أنها بدأت حوارا بشأن السياسات مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، وافقت المؤسسات على أهداف مشتركة تتمثل في تعزيز الحماية الاجتماعية وحماية الإنفاق الاجتماعي الأساسي ضمن إطار اقتصادي كلي مستدام، وتفادي الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية على الفئات الأضعف.

رابعا - المساهمة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية تنمية القدرات

٢٣ - تدرك اليونيسيف أنه يجب إدماج تنمية القدرات بوصفها استراتيجية رئيسية، لتحقيق نتائج مستدامة من أجل حقوق الطفل. وكما ورد في التوجيه المشترك الذي أصدرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية^(١)، تتطلب تنمية القدرات نهجا شاملا ينطوي على تهيئة بيئة مواتية، ويدعم في الوقت نفسه التغيير على الصعيدين التنظيمي والفردى. ويعزز هذا النهج أيضا التملك الوطني لزام الأمور من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التحسينات المنهجية للقدرات. وتشدد مذكرة عن نهج اليونيسيف لتنمية القدرات^(٢)، عُرضت على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠، على أن النهج الفعال لتنمية القدرات يقوم على تحليل شامل لأوجه النقص في القدرات لدى الممثلين بالمهام وأصحاب الحقوق من أجل أعمال حقوق الطفل في سياق كل بلد.

٢٤ - وبناء على الإطار الذي أجملته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، اتخذت عدة إجراءات لتعزيز فعالية تعاون اليونيسيف في مجال تنمية القدرات، تشمل ما يلي:

(أ) إعادة النظر في دليل السياسات والإجراءات البرنامجية والمواد التدريبية المناظرة له في اليونيسيف لتسليط الضوء على أهمية وضع نهج أكثر انتظاما وتكاملا لتنمية القدرات؛

(١) "Enhancing the UN's contribution to National Capacity Development – A UNDG Position Statement" تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، و "United Nations Development System – A collective approach to supporting Capacity Development"، آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(٢) "The Approach of UNICEF to Capacity Development – Oral Report Background Note"، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(ب) زيادة تأكيد أهمية تحليل الاختناقات والعوائق الخاصة بسياق محدد والتي تحول دون حصول الأطفال والأسر الأشد حرمانا على الخدمات الأساسية وممارسة السلوكيات الوقائية والمنقذة للحياة؛

(ج) تعزيز الرصد لتقييم تقليل الاختناقات والعوائق واتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان أن تكون الجهود المبذولة لتنمية القدرات شاملة بما فيه الكفاية، مع التصدي للعوامل التي تستبعد فئات مختلفة من السكان؛

(د) مواصلة تعزيز تبادل الأدلة والدروس المستفادة^(٣)؛

(هـ) تحسين التقارير الميدانية التي تعدها اليونيسيف عن تنمية القدرات لتشمل مقارنة الأداء بالمقاييس المقررة.

٢٥ - وقد أدرجت هذه المبادرات ضمن تخطيط وإدارة البرامج التي تعزز تنمية القدرات. على سبيل المثال، فإن التحول الاستراتيجي إلى زيادة التركيز على تعزيز النظم يبرز بشكل واضح في منطقة جنوب آسيا. وأظهرت الأدلة المستمدة من مبادرة في بنغلاديش لزيادة قدرة المرأة على الحصول على الخدمات الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة أنه يمكن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على رصد ودعم المرافق الصحية، وأن ذلك أدى إلى تحسين أداء النظم الصحي والاستفادة منه. ويجري أيضا اتباع نهج أكثر شمولا في عمليات الشراء في المنطقة لتعزيز نظم المشتريات الوطنية.

٢٦ - وفي شرق أفريقيا وجنوبها، حوّلت مبادرة في موزامبيق لتحسين نوعية التعليم استراتيجيتها على نحو فعال، من تدريب المعلمين لمرة واحدة إلى تعزيز نظام التنسيق بين مجموعات المدارس. وهذا النظام الجديد، الذي تستخدم بموجبه مدرسة رائدة كمركز لموارد تعلم المعلمين وتبادلهم، يعزز دعم المعلمين ورصدهم على السواء.

٢٧ - وتقدم أوروبا الوسطى والشرقية عدة أمثلة على أنشطة تنمية القدرات التي تشمل كلا من المصطلعين بالمهام وأصحاب الحقوق. وفي أحد تلك الأمثلة، تم توسيع نطاق الدعم المقدم لتحسين القدرة الإدارية للمسؤولين عن التعليم ليشمل قادة المجتمعات المحلية والآباء والأطفال. ويعزز هذا النهج الموسع المشاركة والمساءلة في إدارة المدارس.

(٣) انظر على سبيل المثال، شعبة السياسات والممارسات باليونيسيف، "Developing capacities to realize the rights of children and women: selected innovations and lessons learned from UNICEF- assisted programmes"، آب/أغسطس ٢٠١١.

٢٨ - وما زال يلزم زيادة الاهتمام بقياس التغيرات المتواصلة في القدرات، بما في ذلك تحسين فعالية المؤسسات. وهناك أمثلة إيجابية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث يقدم الدعم للشركاء لإجراء تقييمات للقدرات المؤسسية في مجالي الصحة والتعليم، بما في ذلك وضع خطوط الأساس ونظم رصد الأداء لاتخاذ القرارات. وسيجري توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل تعاون اليونيسيف في قطاعات أخرى وبلدان إضافية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٩ - عمّقت اليونيسيف مشاركتها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة هذا الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وأظهر تعزيز الجهود نتائج هامة. وأصبح التخطيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر استراتيجية، بدعم من مذكرة توجيهات البرنامج التي وضعت حديثاً بشأن هذا الموضوع^(٤). وتدرك المكاتب القطرية لليونيسيف بشكل متزايد إمكانية أن يقوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدور قوي في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية بصورة منصفة، مع تركيز الأنشطة بصورة متزايدة على الأطفال والأسر الأكثر تهميشاً.

٣٠ - وأتاح مؤتمر عُقد على شبكة الإنترنت لأول مرة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في أيار/مايو ٢٠١١ لموظفي اليونيسيف في جميع المكاتب، منتدى لتبادل المعارف على الصعيد العالمي، استناداً إلى الأمثلة الناجحة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وأبرزت هذه الأمثلة التعاون القائم على الطلب فيما بين البلدان على مختلف المستويات الحكومية، وإشراك المجتمع المدني، والإمكانيات الكبيرة للتعاون الإقليمي، والدور المحتمل لليونيسيف في تيسير تلك الشراكات.

٣١ - وقد دعمت اليونيسيف العديد من المبادرات لتعزيز التنسيق فيما بين البلدان المتجاورة. وأولي اهتمام خاص لهجرة الأطفال عبر الحدود، واستحدثت عدد من البلدان أطراً مشتركة لزيادة سلامة الأطفال المهاجرين. وأدى التعاون بين حكومتي زمبابوي وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، إلى نهج مشترك للتعقب وتحديد الهوية ولم الشمل، إلى جانب تغيير شروط الحصول على تأشيرة، وعملية إعادة إلى الوطن يمكن التنبؤ بها. ومن المتوقع أن تصبح هذه المبادرة نهجاً إقليمياً. وهناك شراكة ثانية جديدة بالذكر يسرّها اليونيسيف، تتمثل في التعاون بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات والأرجنتين في مجال حماية

(٤) شعبة السياسات والممارسات باليونيسيف، "UNICEF Approaches to South-South Cooperation: Program Guidance Note"، ٢٠١١.

الطفل. وينصب التركيز على أبعد مدى للتعاون عبر الحدود على التخطيط المتزامن للتحصين والقضاء على الأمراض.

٣٢ - وتتردد أصوات الأطفال على نحو متزايد في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان أحد الأمثلة البارزة منتدى عقده شبكة الشباب والمراهقين الأفارقة في تموز/يوليه ٢٠١٠ في كينشاسا، وضم ٥٥ من القادة الشباب من تسع دول لمناقشة المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات النفاسية والشؤون الجنسانية. وعزز المنتدى القدرة التقنية للقادة الشباب، ووضع خطة عمل للشباب، ومكّن من إجراء حوار حول بعض القضايا الصعبة التي يواجهها الأطفال.

٣٣ - وتضطلع اليونيسيف بدور هام في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمكن مواصلة تعزيزه من خلال اتباع نهج استراتيجي أكثر تحديدا. وكانت مشاركة اليونيسيف في الماضي تتركز بصورة رئيسية على الجولات الدراسية وتبادل المعلومات؛ ويمكن الحصول على تأثير أكبر من خلال توسيع نطاق هذا التركيز، وكذلك من خلال زيادة إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فيه. ومن شأن المبادئ التوجيهية الجديدة للبرنامج، المتمثلة في تقرير صدر مؤخرا عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3) وتحسين إدارة المعارف أن تعزز التفاهم المشترك من أجل التوصل إلى نهج أكثر استراتيجية، سوف يساعد على زيادة نتائج التنمية فيما يخص الأطفال.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٣٤ - تواصل اليونيسيف دعم الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الانتعاش والتنمية الأطول أجلا. وقد عمّقت المنظمة التزامها بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على التكيف، وتطوير القدرات الوطنية، ودعم بناء السلام، والمشاركة في عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الأزمة، والمشاركة بصورة بناءة في تكامل الكيانات المتواجدة في الميدان.

٣٥ - وإدراكا منها للضرورة المتزايدة لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على الحد من مواطن الضعف الكامنة، ولكي تكون قادرة على تحسين الاستعداد للأزمات والتصدي لها، أصدرت اليونيسيف توجيهات عالمية في مجال الحد من أخطار الكوارث، مع التركيز على بناء تكيف المجتمعات المحلية. واعتبارا من عام ٢٠١١، كان ما يقرب من ٧٠ في المائة من المكاتب القطرية لليونيسيف قد أدرجت الحد من أخطار الكوارث ضمن خطط العمل السنوية. وتعتمد اليونيسيف في مواجهة الأزمة في منطقة القرن الأفريقي، على الاستثمارات

التي قامت بها في الحد من أخطار الكوارث الإقليمية لإيجاد سبل للتخفيف من أثر الأزمة على الأسر ولتحسين دعم تكيف المجتمعات المحلية على المدى الأبعد.

٣٦ - وظّلت شراكة اليونيسيف قوية مع استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، مع دعم اليونيسيف للمنهج المواضيعي لهذه الاستراتيجية بشأن المعرفة والتعليم ومواصلة العمل مع شركائها للنهوض بالحد من أخطار الكوارث مع التركيز على الطفل. ودعمت اليونيسيف استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو، وأسهمت في تقرير التقييم العالمي. وفي المنتدى العالمي الذي يعقد كل سنتين، دعمت اليونيسيف وشركاؤها وضع ميثاق للطفل.

٣٧ - وكثيرا ما تحتل تنمية القدرات صلب النجاح في المرحلة الانتقالية. وقد أصدرت اليونيسيف أيضا توجيهات عن تطوير القدرات الوطنية على الوفاء بالالتزامات الأساسية للأطفال في العمل الإنساني، ودعمت العديد من البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ في تطبيق طريقة استراتيجية أكثر لوضع خطط تنمية القدرات.

٣٨ - وواصلت اليونيسيف تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة^(٥)، وأدت دورا هاما في الفريق الرفيع لبناء السلام. وترأست اليونيسيف أيضا فريق الخبراء المرجعي التابع للإطار المشترك بين إدارات الأمم المتحدة للتنسيق بشأن الإنذار المبكر والعمل الوقائي.

٣٩ - وأدت اليونيسيف دورا رئيسيا في الجهود المبذولة لتشكيل الأولويات القطاعية لمخصصات صندوق بناء السلام، وشاركت في قيادة الفريق المواضيعي الفرعي لتقديم الأدلة والدروس بشأن أهمية مساهمات الخدمة الاجتماعية في بناء السلام في إطار الاستعراض المواضيعي للصندوق. وشاركت اليونيسيف في الفريق العامل لاستعراض القدرات المدنية، وساهمت في تقارير الأمين العام عن القدرات المدنية في فترة ما بعد النزاع^(٦)، وعن مشاركة المرأة في بناء السلام^(٧). وقدمت اليونيسيف، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - الفريق العامل المعني بالانتقال والتابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، مشورة متواصلة بشأن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الشبكة الدولية للتوجيه بشأن الانتقال في ظروف النزاع والمهشاشة.

(٥) A/63/881-S/2009/304.

(٦) A/66/311-S/2011/527.

(٧) A/65/354-S/2010/466.

٤٠ - وواصلت اليونيسيف تعزيز دورها في التقييم والتخطيط لمرحلة ما بعد الأزمة، وذلك بدعم مرحلة التقييم المسبق لاحتياجات ليبيا في مرحلة ما بعد النزاع. وقدمت اليونيسيف الخبرة لقيادة المجموعة المواضيعية الفرعية للخدمات الاجتماعية. ودعمت اليونيسيف أيضا تقييم الاحتياجات بعد وقوع كوارث في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو.

٤١ - وواصلت اليونيسيف أيضا مشاركتها البناءة مع الكيانات المتكاملة المتواجدة في الميدان. وعلى الصعيد العالمي، شمل ذلك المشاركة المكثفة في الفريق التوجيهي للتكامل وعملية التخطيط المتكامل للبعثات. واستمر الدعم المقدم لأنشطة الدعوة لحقوق الطفل والقضايا ذات الأولوية في العديد من فرق العمل المتكاملة التابعة للبعثات على الصعيد العالمي وفي البلدان التي تضطلع بتنفيذ الأطر الاستراتيجية المتكاملة وبعثات التقييمات التقنية.

٤٢ - ووضعت اليونيسيف برنامجها القطري للمساعدة في جنوب السودان ليُعبر عن الاحتياجات الانتقالية الفريدة للدولة الجديدة، ودعمت التخطيط المتكامل لبعثة الأمم المتحدة الجديدة في جنوب السودان. وشاركت اليونيسيف في فريق التخطيط المتكامل، وعملت مع البعثة لتحديد سبل مبتكرة لتحسين التعاون وفقا لاستعراض القدرات المدنية، بما في ذلك ما يتصل بمجال حماية الطفل. وفي كوت ديفوار، انضمت اليونيسيف إلى شركائها في وضع رؤية متكاملة طويلة الأجل للانتعاش وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

٤٣ - ومن خلال قيادة اليونيسيف للمجموعة، تواصل دعم نهج الانتعاش المبكر، وإدماج الإنعاش المبكر في صلب عمل المجموعة. وفي هايتي، يسهل اليونيسيف الجهود المبذولة لتنسيق الانتقال من المجموعات الإنسانية إلى هياكل قيادة وطنية، وهي تجربة تنطوي على دروس محتملة لبلدان أخرى. وعلى الصعيد العالمي، ما زالت المنظمة شريكا رئيسيا في فريق المجموعة العامل من أجل الانتعاش المبكر، التابع للجنة العالمية الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي تضطلع بالدعوة لزيادة ودعم تبسيط النظم الإدارية ونظم الدعم القطري.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٤ - تواصل اليونيسيف تنفيذ خطة عملها ذات الأولوية الاستراتيجية للمساواة بين الجنسين الممتدة على مدى ثلاث سنوات، ٢٠١٠-٢٠١٢. وعلى نحو ما جرى الإبلاغ عنه سابقاً (E/ICEF/2010/10)، فإن هذه الخطة تحدد ثمانية مجالات للتغيير يمكن من خلالها تحويل اليونيسيف إلى منظمة متفوقة ملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين. وتشمل الخطة جميع جوانب عمل اليونيسيف، بما في ذلك سياق الطوارئ والتنمية فضلا عن الدعوة والعمليات. وعُهد بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة ومعاييرها إلى جميع وحدات المنظمة؛ وتقدم المكاتب والشعب تقارير عن تنفيذها، الذي ترصده فرقة العمل المعنية بالإنصاف بين الجنسين.

وقد بات التركيز المكثف على المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل اليونيسيف يشكل عنصراً رئيسياً في توجيه تركيز المنظمة إلى تعزيز الإنصاف في تحقيق نتائج التنمية.

٤٥ - وبدأت اليونيسيف بتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين تنفيذاً كاملاً، مما يتيح تتبع تخصيص الموارد وإنفاقها في إطار نتائج البرامج التي تركز على المسائل الجنسانية. وستجري اليونيسيف استعراضاً لهذه التجربة حتى الآن، وستعمل على تحسين المؤشر واستخدامه للأعوام المقبلة. وتتعاون المنظمة أيضاً مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وشركاء آخرين من أجل وضع مؤشر على نطاق منظومة الأمم المتحدة على أساس خبرتها الخاصة وخبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٤٦ - ومن المتوقع أن تكفل المكاتب القطرية إجراء استعراضات منتظمة للمسائل الجنسانية في البرامج القطرية التي تقدم اليونيسيف المساعدة لها. وفي ضوء نتائج هذه الاستعراضات، ستُتخذ إجراءات محددة لتحسين تعميم المنظور الجنساني في البرامج. وتشمل هذه الإجراءات تطبيق استراتيجيات المكاتب المكتملة؛ والتدريب لبناء قدرات الموظفين؛ وتعزيز آليات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية عن طريق تشكيل أفرقة عمل مؤلفة من موظفين رفيعي المستوى. ويجري حالياً وضع مجموعة من المواد الأساسية لإجراء هذه الاستعراضات الجنسانية بغرض تشجيع اعتماد نهج أكثر انتظاماً ومتابعة أكثر فعالية.

٤٧ - وسعيًا لتعزيز القدرة على تحسين ودعم نتائج المساواة بين الجنسين، اشترك كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع دورة دراسية بواسطة التعلم الإلكتروني، موضوعها "المساواة بين الجنسين، الاتساق على نطاق الأمم المتحدة وأنت"، وقد بدأت في آذار/مارس ٢٠١١. وهذه الدورة مفتوحة أمام جميع الموظفين وتحدد المعيار الأدنى للتوجيه التمهيدي بشأن المساواة بين الجنسين والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتستخدم الدورة حالياً كأساس للتدريب على نطاق المنظومة، وهي تشكل أول أداة للتعلم المشترك بين الوكالات بشأن المسائل الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، نُقح دليل السياسات والإجراءات البرنامجية لليونيسيف كي يشمل تركيزاً أقوى على المسائل الجنسانية.

٤٨ - وواصلت اليونيسيف إدماج المسائل الجنسانية في أنشطة التوجيه والأدوات المعتمدة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال، وتدريب منسقي مجموعات حماية الطفل، والتوجيهات البرنامجية للحد من أخطار الكوارث، وتنقيحات التدريب على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وعلى الصعيد القطري، أُتخذ عدد من

المبادرات الرامية إلى توجيه وتدريب الموظفين العاملين في هذه المجالات. وبدأ تنفيذ توجيه الخاص باليونيسيف والمشارك بين الوكالات تنفيذاً جزئياً من خلال إعادة بدء أنشطة جماعة الممارسين المعنية بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني.

٤٩ - وامتثالاً لسياسة التكافؤ والمساواة بين الجنسين، تقوم شعبة الموارد البشرية برصد التوازن بين الجنسين في التوظيف وتكفل إيلاء الاعتبار الواجب إلى التمثيل المتساوي للمرأة والرجل على جميع المستويات المهنية. وعلى أساس هذه السياسة العامة، اعتمد إطار من السياسات والممارسات الداعمة، بما في ذلك سياسة اختيار الموظفين والسياسات المتعلقة بإجازة الأمومة والأبوة، والرضاعة الطبيعية وترتيبات الدوام المرنة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تطبيق منهج تجريبي شامل يركز على المساءلة الإدارية، بعنوان "إدارة الأفراد في اليونيسيف".

٥٠ - وجرى تنقيح الكفاءات التقنية في ٢٨ من التوصيفات العامة للوظائف ووصف الوظائف، ووُضعت توصيفات جديدة للوظائف بما يعكس المستوى المتوقع من الخبرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشمل ذلك مناصب إدارية على الصعيد القطري وجميع المجالات البرنامجية التقنية. وللحصول على الخبرة التقنية الخارجية، وُضعت قائمة عالمية بالمرشحين من الجنسين باعتبارها مصدراً جامعاً للاستعانة بخبراء الشؤون الجنسانية. وتتاح أيضاً وصلات إلكترونية إلى موارد خارجية أخرى، كالقائمة الإلكترونية العالمية وقائمة المشروع الاحتياطي بشأن قدرات الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت جماعة الممارسين المعنية بالمسائل الجنسانية المشتركة بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف تشمل ما يقرب من ٣٠٠ عضو يستفيدون من المعلومات والموارد ويناقشون المسائل ويتبادلون الخبرات عن طريق هذه المبادرة.

٥١ - وتُجري المنظمة دراسات استقصائية سنوية للتقييم الذاتي للموظفين بهدف تحسين قياس إدراك الموظفين لمعارفهم وكفاءاتهم ومهاراتهم في مجال تعميم المنظور الجنساني وتعزيز النتائج الجنسانية في البرامج التي تتلقى مساعدات من اليونيسيف. وأجريت أول دراسة استقصائية منها في عام ٢٠٠٩.

٥٢ - وأسهمت اليونيسيف على نطاق واسع في الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تحسين الإحصاءات الجنسانية والتحليل الجنساني. والمنظمة من بين أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الذي يعمل على وضع مجموعة من المؤشرات الأساسية للتقارير العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من

أجل إصدار دليل بشأن التحليل الجنساني لبيانات التعداد. والهدف من ذلك هو تزويد مكاتب الإحصاء الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين بتوجيه شامل عن كيفية تحليل بيانات التعداد تحليلاً فعالاً من منظور جنساني.

٥٣ - وتدعم اليونيسيف القدرات الوطنية والجهود المبذولة لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من خلال الدراسة الاستقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات. ويشمل إطار هذه الدراسة الاستقصائية أيضاً وحدات محددة بشأن مؤشرات جنسانية رئيسية، كالعنف ضد المرأة والفتاة والممارسات الضارة. وتوفر البيانات المحسنة أساساً معززاً لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة حقوق المرأة والفتاة. ويُذكر بين النواتج الرئيسية لهذا العمل إصدار منشور في عام ٢٠١١ بعنوان "الأولاد والبنات في دورة الحياة" (Boys and Girls in the Life Cycle)^(٨)، يعرض بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتحليلاً بشأن مجموعة واسعة من المؤشرات.

٥٤ - وواصلت اليونيسيف جهودها الرامية إلى تعزيز الشراكات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، بالمشاركة في المنتدى الرئيسية المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة الجنسانية والعمل الإنساني. وقد شملت أنشطة فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة؛ والفريق العامل الفرعي المعني بالمساواة الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي تشارك اليونيسيف في رئاسته. وشاركت اليونيسيف أيضاً في مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعارت موظفاً أقدم للفريق الانتقالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٥ - وفي محاولة لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تعمل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تيسير تقديم فرقة الأمم المتحدة القطرية تقاريرها إلى اللجنة المذكورة خلال اجتماعات الفريق العامل لما قبل الدورة. وأعدت مبادئ توجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتكون أساساً للتقارير المشتركة. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين نوعية المعلومات والتحليلات التي تتلقاها اللجنة من الأمم المتحدة بشأن تحديد المسائل والتوصيات التي ستتناولها الحكومات. وفي عام ٢٠١٠، قدمت ١٣ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير إلى الفريق العامل لما قبل الدورة التابع للجنة.

(٨) شعبة السياسات والممارسات في اليونيسيف، ٢٠١١.

٥٦ - وتشكل معالجة مسألة العنف الجنساني، سواء في سياق العمل الإنساني والإنمائي، مجال عمل بارز بوجه خاص بالنسبة لليونيسيف، وفي شراكاتها من خلال البرامج المشتركة. وعملت اليونيسيف على كفالة أن تضطلع جميع المكاتب القطرية، استناداً إلى ولاية المنظمة، بدور أساسي في هذا المجال عند الاقتضاء. وتحت قيادة المنظمة، صدر دليل لتنسيق التدخلات المرتبطة بالعنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية، والحزمة التدريبية التي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وعنوانها: "تقديم الرعاية للناجيات من حالات العنف الجنسي في حالات الطوارئ". وتهدف هاتان الأداتان إلى تحسين العمل المنسق لمعالجة العنف الجنساني في حالات الطوارئ من خلال تعزيز عمل المجموعات الفرعية على الصعيد الميداني وقدرة المنظمات المشاركة على دعم البرامج على أساس معايير مشتركة.

٥٧ - ومنذ عام ٢٠٠٩، تساهم اليونيسيف في حملة "متحدون" التي أعلنها الأمين العام من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة عن طريق إقامة شراكة فريدة مع منظمات من القطاع الخاص وأربع وكالات للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة، من أجل دعم الحكومات الوطنية والمجتمع المدني في التصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات. وتمثل مبادرة "معاً لنصرة الفتيات" نهجاً مبتكراً يستخدم الدعوة العالمية في جميع الشبكات للدعاية لهذه المسألة وتعبئة الخبرات التقنية، وصولاً إلى تعبئة الموارد في نهاية المطاف لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل إحداث التغيير.

٥٨ - وتشارك اليونيسيف في ٨ برامج من أصل ١٣ برنامجاً مشتركاً تنفذ حالياً في إطار الشق المواضيعي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتساهم هذه الجهود في تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) باعتماد نهج شامل يعالج مسائل إتاحة الفرص للمرأة والفتاة وضمان حقوقهما.

٥٩ - وعززت اليونيسيف شراكاتها أيضاً مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز حقوق الفتاة. ومن المبادرات الأخرى لليونيسيف عضو في الفريق الاستشاري المعني بسلسلة تقارير صادرة عن منظمة الخطة الدولية (Plan International) تحت عنوان "لأنني فتاة". وعملت اليونيسيف بشكل وثيق أيضاً مع الفريق العامل المعني بالفتيات التابع للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف لتعزيز الدعوة المشتركة.

٦٠ - ويتيح التركيز المكثف لليونيسيف على السعي إلى تحقيق الإنصاف في نتائج التنمية فرصة كبيرة للنهوض بالأداء التنظيمي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم إسهامات أكثر فعالية ومنهجية في تحقيق نتائج تشمل الجنسين، وسد الفجوات الجنسانية في

التنمية. ويشكل التركيز على الإنصاف، وخطّة العمل ذات الأولوية الاستراتيجية بالأخص، عنصرين أساسيين لكفالة الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن وتوسيع نطاقه. وستستفيد اليونيسيف أيضا من الفرص الجديدة المتاحة للتعاون وتنمية القدرات الوطنية نتيجة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما في سياق الوثيقة الختامية ”الوفاء بالوعد“ للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٩)، والإطار الدولي لحقوق الإنسان. وتدرك اليونيسيف كذلك الإمكانيات المتاحة لتطبيق المعارف والخبرات المستمدة من مجموعة من القطاعات والشركاء الرئيسيين العاملين في مجال المسائل الجنسانية والتنمية، بما في ذلك مصارف التنمية والمنظمات غير الحكومية، وستوسّع نطاق استخدامها للمعارف الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية لمواصلة تعزيز أدائها.

خامسا - اتّساق الأنشطة التنفيذية وفعاليتها وأهميتها

تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين ونظام الإدارة والمساءلة

٦١ - تلتزم اليونيسيف، على أعلى مستوياتها، بالسعي إلى تحقيق الاتّساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة كوسيلة لزيادة تحقيق نتائج لصالح الأطفال من خلال استغلال الشراكات وتيسير العمل التعاوني من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ويشكل الاتّساق في الأمم المتحدة أمرا مهما للغاية لتحقيق نتائج مستدامة وعادلة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ويلخّص هذا الالتزام في ورقة أصدرتها اليونيسيف في عام ٢٠١١ بعنوان ”توجيه الاتّساق في الأمم المتحدة إلى ما فيه خير الطفل“ (Making UN Coherence Work for Children). وتبيّن الورقة سبب أهمية الاتّساق في الأمم المتحدة بالنسبة لليونيسيف، وتبيّن كيف تقود اليونيسيف التحوّل من النهج المنصب على العمليات إلى النهج المنصب على النتائج. وتشير الورقة إلى تعاون اليونيسيف مع شركاء في الأمم المتحدة لدعم التنمية والبرامج الإنسانية من أجل حماية حقوق الطفل وتعزيزها، وفقا لما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل، كما تشير إلى سعي اليونيسيف إلى القيام بدور ريادي في تحقيق الاتّساق في الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو منصف من خلال هذه الشراكات.

٦٢ - وتلتزم اليونيسيف بتنفيذ نظام الإدارة والمساءلة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم، بما في ذلك ”جدار الفصل بين المهام الوظيفية“، وقد استكملت جميع الجوانب اللازمة لخطة التنفيذ. وقد شاركت اليونيسيف مشاركة مكثفة في استعراض نظام الإدارة والمساءلة، بغية تحسين أسلوب عمل أعضاء منظومة الأمم المتحدة مع بعضهم بعضا.

(٩) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

وسُيُستفاد بتوصيات الاستعراض في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وخاصة في دراسة الأدوار المعيارية والسياسية والإنسانية والإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، وفي جعل اتساق الأمم المتحدة أكثر ارتباطاً بخصوصيات مختلف السياقات القطرية.

٦٣ - ولضمان وعي الموظفين بأدوارهم في هذه الالتزامات، أقام مقر اليونيسيف اتصالات منتظمة مع مديري اليونيسيف الإقليميين وممثليها القطريين ومكاتبها القطرية. وفي السنوات الثلاث الماضية، عقدت اليونيسيف اجتماعات سنوية للموظفين من جميع المستويات لمعالجة الاختناقات وتقديم توصيات لتعزيز الاتساق. وفي عام ٢٠١٠، انصب التركيز على البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تتواجد فيها الأمم المتحدة على نطاق محدود.

٦٤ - وتواصل اليونيسيف دعم نظام المنسق المقيم على جميع الصعد. فعلى الصعيد القطري، زادت اليونيسيف من دعم موظفيها لنظام المنسق المقيم بنسبة قدرت بحوالي ٤١ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وقدمت في الوقت ذاته مساهمات بما مجموعه ١١,١ مليون دولار إلى وحدة دعم المنسق المقيم والنظم الموحد، وشمل هذا تكاليف الأمن. وعلى الصعيد العالمي، تقود اليونيسيف، أو تشارك في قيادة، ستة أفرقة مشتركة بين الوكالات تحت مظلة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ألا وهي: شبكة برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ وآلية حقوق الإنسان؛ وفريق الرقابة على الإدارة المالية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ وشبكة المشتريات (اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى)؛ واللجنة الاستشارية المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ والفريق المرجعي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية). ويشارك أكثر من ٥٠ من موظفي اليونيسيف في أفرقة شتى مشتركة بين الوكالات.

٦٥ - وترصد اليونيسيف بانتظام الالتزامات الواردة في خطة عملها الخاصة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وقد أُنجز ٧٨ من الإجراءات الواردة في الخطة، وجاري العمل في ١٢ إجراء آخر. ويمكن الاطلاع على تقرير يحتوي على المؤشرات الرئيسية للتقدم المحرز على العنوان الشبكي: www.unicef.org/unreform.

٦٦ - وتوفّر اليونيسيف طائفة من الموارد لدعم تحقيق الاتساق في الأمم المتحدة، بما فيها المنشور المعنون "تحقيق نتائج أفضل لصالح الطفل - دليل عملي لتحقيق الاتساق في الأمم المتحدة" (Delivering Better Results for Children - A Handy Guide to UN Coherence). وهناك أيضاً مكتب مساعدة اليونيسيف الشبكي، ASK، الذي يوفّر إجابات سريعة على الاستفسارات المتعلقة بتحقيق الاتساق في الأمم المتحدة استناداً إلى المدخلات التي تتوافر عن

طريق شبكة عالمية من الخبراء. وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان مكتب المساعدة قد أجاب على ٣٠٠ استفسار. وتشكل قاعدة بيانات المكتب وموقع ويكي القطري والموقع الشبكي الداخلي (الإنترنت) الخاص بتحقيق الاتساق في الأمم المتحدة موارد وأدوات رئيسية لتبادل المعارف.

٦٧ - ويواصل مديرو اليونيسيف الإقليميون، من خلال الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالقيادة الاستراتيجية والمشورة التقنية وإدارة الأداء (بما في ذلك تقييم المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري) ودعم/ضمان الجودة لها. وتشترك مكاتب اليونيسيف الإقليمية أيضا في الأفرقة المواضيعية وجماعات الممارسين الإقليمية ودون الإقليمية، وتشارك في الحوارات التي تقام مع المنظمات السياسية والاقتصادية. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، عقد كل فريق من أفرقة الإدارة الإقليمية لليونيسيف جلسة مخصصة لتحقيق الاتساق في الأمم المتحدة.

٦٨ - وواصلت اليونيسيف دعم بلدان تجريب مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة (One UN) والبلدان التي تعتمد أشكالا محسنة للاتساق، وذلك بغية إكساب الأمم المتحدة مزيدا من الكفاءة والفعالية. وأجرت اليونيسيف عدّة "حوارات افتراضية" مع بلدان التجريب لتبادل المعلومات بشأن الجوانب الناجمة لمبادرة توحيد الأداء والمعالجة الاختناقات، وأعدت توليفا داخليا للنتائج التي تمّ الخلوص إليها لتحديد سبل مواصلة اليونيسيف إسهامه في هذه المبادرة. واستخدمت هذه النتائج كذلك كإسهامات في المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتوحيد الأداء الذي عقد في مونتيفيديو في عام ٢٠١١. وفي ما يتعلق بالتقييم المستقل لتوحيد الأداء، قدّمت اليونيسيف إسهامات مالية وتقنية من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (فريق التقييم). ويمثل فريق التقييم في اللجنة الاستشارية للتقييم، وتجري اتصالات منتظمة بين رؤساء الوكالات المشاركة في فريق التقييم.

تبسيط الممارسات التجارية وتنسيقها

٦٩ - تعمل اليونيسيف على تبسيط وتنسيق عملياتها التجارية، سواءً داخليا أو في شراكات مع جهات أخرى، بما في ذلك من خلال قيادتها أو مشاركتها في قيادة عدد من آليات عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بما في ذلك فريق الرقابة على الإدارة المالية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ وشبكة المشتريات (اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى)؛ واللجنة الاستشارية المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ والفريق المرجعي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، والمجموعات الفرعية المعنية بالموارد البشرية. ولئن كان العمل يمضي قدما،

فإنه لا تزال هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات لخفض تكاليف المعاملات فيما بين الوكالات. وعلى وجه الخصوص، يلزم القيام بمزيد من العمل لتبسيط متطلبات تقديم التقارير، وتحقيق التكامل بين البرامج والعمليات، وتعزيز آليات الرصد والتقييم. وسيلزم في بعض المجالات حيث هناك مجال لتحقيق مكاسب كبيرة القيام بالاستثمارات في مرحلة البدء، في وقت تشح فيه الموارد المتاحة.

٧٠ - وفي مجال الإمدادات، تدعم اليونيسيف استخدام النظم الوطنية وتنمية القدرات في مجال المشتريات. وتستخدم أنظمة المشتريات الوطنية لشراء وتوزيع السلع الأساسية للأطفال في ٤٢ بلدا، بينما يجري التعاون لتعزيز نظم المشتريات الوطنية واللوجستيات والتوزيع في عدة مناطق أخرى. وقدمت اليونيسيف المساعدة التقنية لحكومة الهند لشراء احتياجاتها من اللقاح الفموي ضد شلل الأطفال، ودعمت بلدانا أخرى في مجال إدارة المخازن وإجراء استعراضات سلاسل الإمدادات. وتشمل التحديات المشتركة أوجه الضعف الموجودة في قدرات النظم القائمة وعدم كفاءة شبكات النقل، ولا سيما في حالات الطوارئ الإنسانية.

٧١ - وترأس اليونيسيف الفريق العامل المعني بمواءمة إجراءات المشتريات التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، الذي أُنجز في عام ٢٠١١ عملية ضخمة لتحليل تحسين التعاون في منظومة الأمم المتحدة وتنقيح المبادئ التوجيهية وإنشاء جماعة ممارسين مؤقتة، وقدم توصيات بهذا الصدد.

٧٢ - وواصلت اليونيسيف الترويج لاستخدام النهج المنسق للتحويلات النقدية كوسيلة لخفض تكاليف المعاملات وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإدارة المالية وتحسين المساءلة. ورأست اليونيسيف الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، الذي يعمل على معالجة الاختناقات ووضع سياسات لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، أبلغ ٤٧ في المائة من مكاتب اليونيسيف القطرية عن تحقيق توافقه مع النهج المنسق للتحويلات النقدية، بينما أفاد ٩٧ مكتبا قطريا باستخدام النموذج الموحد لتحويل الأموال، وهو العنصر الرئيسي للتوافق مع النهج المنسق للتحويلات النقدية. ويجري الفريق الاستشاري تقييما عالميا لتطبيق النهج المنسق للتحويلات النقدية. ومن المعوقات العامة لتطبيق النهج المنسق عدم توافر الموارد اللازمة لوضع نظم لإدخال البيانات والإبلاغ والرصد عبر الإنترنت. وهناك حاجة إلى مواصلة تنمية قدرات الجهات الحكومية النظيرة وموظفي الأمم المتحدة، كما سيستفيد النهج من مشاركة الوكالات على نطاق أوسع في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧٣ - وكانت اليونيسيف من كبار المساهمين في أعمال الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالمسائل المحيطة بنظام المنسقين المقيمين (الفريق العامل)، وفي أعمال فرقة العمل المعنية بإدارة المواهب، وهي فريق فرعي تابع للفريق العامل. وكان أحد الأهداف الرئيسية لفرقة العمل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على اجتذاب المرشّحين الصالحين لشغل وظائف المنسق المقيم وتنمية قدراتهم واستبقائهم. وتم تنفيذ سلسلة من المبادرات الأخرى لمعالجة الثغرات الموجودة في النظام وتعزيز تنمية المهارات القيادية.

٧٤ - وبدأ تنفيذ استراتيجية لتطوير الكفاءات والتعلّم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشملت الأعمال التي أُنجزت عملية لتحديد الكفاءات وتنقيح إطار الكفاءات الخاص بمركز تقييم المنسقين المقيمين بحيث يعكس بشكل أفضل التوازن بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، وإجراء تعديلات في المركز ليعكس جميع وحدات النظام بشكل أفضل. وجرى تكثيف التركيز على الأفكار السياسية والتحليلية الاستراتيجية، إلى جانب الدعوة. وتشمل الأولويات الرئيسية للفريق العامل لعام ٢٠١١ التركيز على البرنامج التوجيهي للمنسقين المقيمين، وإعداد المرشّحين لشغل مناصب المنسق المقيم في المستقبل وإدارة الأداء.

٧٥ - وتعمل اليونيسيف مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي على تحقيق التوافق بين الأنظمة المالية والقواعد المالية. ولئن أُحرز تقدم كبير، فقد حال تعقّد ما ينطوي عليه الأمر من مسائل دون إمكانية إنجاز هذا العمل في وقت يتيح عرضها على المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١. وأُتفق على أن تستمر كل وكالة في تقديم النظام المالي والقواعد المالية الخاصة بها إلى مجلسها. وقدمت اليونيسيف نظامها المالي وقواعدها المالية إلى مجلسها التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١. ونوقشت هذه التعديلات وأُتفق على المبادئ مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٦ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف خارطة طريق مشتركة لوضع ميزانية متكاملة. وتماشيا مع خارطة الطريق هذه، وافقت المجالس التنفيذية للوكالات الثلاث على الفئات المتوافقة الجديدة لتصنيف التكاليف وعلى التحسينات المتعلقة بعرض الميزانيات على أساس النتائج. وقد تم تطبيق الفئات المتوافقة في بيان ميزانيات هذه المؤسسات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وسينصب تركيز التعاون في المستقبل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على استعراض المنهجية والأسعار المطبقة في استرداد التكاليف وعلى إعداد مقترح لتقديم بيان ميزانية متكاملة.

٧٧ - وتشارك اليونيسيف في فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعنية بأماكن العمل المشتركة، والتي تستعرض المقترحات وتوافق عليها وتوجه أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن اتخاذ أماكن العمل المشتركة ومجابهة التحديات التمويلية والقانونية وبشأن المشاريع الجارية. ومن معوقات العمل على صعيد أماكن العمل المشتركة نقص التمويل، وكذا عدم قيام الحكومات المضيفة في بعض الحالات بتوفير ترتيبات مناسبة وتتفق مع معايير العمل الأمنية الدنيا. ويجري حاليا استكشاف إمكانية إيجاد طريقة لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص للبناء والتأجير والتملك.

٧٨ - وشاركت اليونيسيف في الفريق المرجعي المشترك بين الوكالات المعني بالخدمات المشتركة المنشأ حديثا، والذي يقوم بتحديث التوجيهات الخاصة بعمليات الأمم المتحدة ويضع إطارا لتجريب مجموعة محدّدة سلفا من الخدمات المشتركة في عدّة بلدان. وشاركت اليونيسيف أيضا في الفريق العامل المواضيعي المعني بالدعم، الذي أعدّ مذكرة تفاهم لإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات من البعثات التي تدعمها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، ووضع الصيغة النهائية لمقترح قد يؤثر بدرجة كبيرة على الممارسات التجارية ويحقق وفورات في التكاليف في الميدان.

٧٩ - وقد عُهد إلى فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي ترأسها اليونيسيف، بمهمة وضع معايير للمكاتب القطرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تعتمدها الوكالات الأعضاء وأن تُحدث تحسينات في عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدّم فرقة العمل توجيهات بخصوص آليات لتلبية احتياجات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة على المستوى القطري، وتحديد فرص التآزر والدمج في مجالات الهياكل الأساسية، مثل مراكز البيانات والاتصالات العالمية ودعم العملاء وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل دعم مبادرة توحيد لأداء، قدمت فرقة العمل دعما مستمرا في بلدان يجرب فيها تنفيذ المشروع، بما في ذلك إيفاد بعثات تقنية إلى زامبيا وزمبابوي وملاوي في عام ٢٠١١. وواصلت فرقة العمل أيضا الترويج لاستخدام معايير موحّدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠١٠، أُنجزت دراسة استقصائية لإمكانية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع، وذلك بهدف الوقوف على مدى استعداد البلدان المستفيدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للدخول في مشاريع مشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتسعى فرقة العمل إلى الحصول على التمويل اللازم بشدّة لتنفيذ مقترح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع، وهو

ما سيوفر الدعم لمبادرات الأمم المتحدة المشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها مبادرات توحيد الأداء.

سادسا - تقييم الأنشطة التنفيذية

٨٠ - يظل التقييم بالغ الأهمية بالنسبة لعمل اليونيسيف، من حيث ضمان المساءلة عن النتائج وجمع الأدلة من أجل التعلم المستمر وإجراء تحسينات كمنظمة، على حد سواء. وتحافظ اليونيسيف على خطة تقييم مؤسسية قوية ذات شقين: التقييمات العالمية التي تدار داخل الإطار المتكامل للرصد والتقييم الذي وافق عليه المجلس التنفيذي؛ والتقييمات المشتركة بين الوكالات والتقييمات المشتركة، وتضم مواضيع إنمائية وإنسانية، على حد سواء. ومع ذلك، تجرى أغلبية تقييمات اليونيسيف (ما يزيد على ٩٥ في المائة منها) على المستوى القطري من خلال نظام تقييم لا مركزي. وتشارك مكاتب اليونيسيف عن كثب في دعم القدرة الوطنية على التقييم.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسيف على نطاق واسع مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في تعزيز المساءلة والاتساق بين الأمم المتحدة ونظم التقييم الدولية وفي دعم تطوير قدرات التقييم الوطنية بالشراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية ومجموعة متنوعة من المؤسسات. وتواصل اليونيسيف القيام بدور أساسي في فريق التقييم سواء من حيث الدعوة لوظيفة تقييم قوية على نطاق منظومة الأمم المتحدة أو المساهمة في الأعمال الفنية التي يضطلع بها فريق التقييم في مجالات رئيسية. وتشمل هذه المجالات إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في التقييم؛ وتقييم الأثر؛ وإصدار توجيهات بشأن تقييمات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم، ووضع قواعد ومعايير لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

٨٢ - ويتضمن الإطار المتكامل للرصد والتقييم التزام اليونيسيف بإجراء ١٥ تقييما على مستوى المؤسسة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك التقييمات المشتركة بين الوكالات. وبحلول منتصف عام ٢٠١١، تم إنجاز ٨ تقييمات وكانت قيد التنفيذ. وتغطي التقييمات المنجزة المواضيع التالية: أداء المنظمة في إعداد برامج تنمية قدرات المراهقين ومشاركتهم؛ وبرنامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة المشترك بين اليونيسيف وحكومة هولندا؛ ووضع برامج التعليم في حالات الطوارئ والمرحلة الانتقالية بعد الأزمات؛ وحملة "اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز"؛ واستجابة اليونيسيف العملية للزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠. وتستعرض نتائج التقييمات مع الإدارة العليا وتستخدم، من خلال آلية رسمية لاستجابة الإدارة، بصورة منهجية من أجل تعزيز الأداء.

٨٣ - وأدت اليونيسيف دوراً رئيسياً في العديد من التقييمات المشتركة بين الوكالات تم فيها تقييم عمل منظومة الأمم المتحدة وشركائها. وأنجز التقييم الذي تولت زمامه البلدان التي تم فيها تجريب مبادرة "توحيد الأداء" في أواخر عام ٢٠١٠، وقدم معلومات قيمة عن التقدم المحرز والتحديات القائمة والدروس المستخلصة. وشاركت اليونيسيف في رئاسة فرقة العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التي تساعد على ضمان الجودة. وساهمت اليونيسيف أيضاً في التقييم الشامل المستقل لمبادرة "توحيد الأداء"، والذي أشرفت عليه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٨٤ - ودعمت اليونيسيف ووكالات أخرى إجراء تقييم للصندوقين المشتركين للأنشطة الإنسانية، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشاركت اليونيسيف، بالتعاون مع هذا المكتب ولجنة الإنقاذ الدولية، في إدارة تقييم آني مشترك بين الوكالات لكيفية التصدي للزلازل الذي وقع في هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويجري حالياً تقييم من أجل المتابعة، يركز على قضايا المرحلة الانتقالية وتنمية القدرات الوطنية.

٨٥ - وكثفت اليونيسيف دعمها لتنمية قدرات التقييم الوطنية، وشاركت في قيادة عملية وضع التوجيهات التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن أدوار أعضاء الفريق في هذا المجال. ويركز هذا على ما يلي: العمل بصفة وسيط لتبادل المعارف لتسهيل توليد وتشاطر الممارسات الجيدة "فيما بين بلدان الجنوب"، وتعزيز التقييمات التي تتولى البلدان زمامها وأنظمة التقييم الوطنية؛ ودعم الإعداد المهني للتقييم، واستخدام القدرات الوطنية.

٨٦ - وتوفر وثيقة إطار مفاهيمي داخلية لليونيسيف معنونة "تنمية القدرات الوطنية لأنظمة التقييم التي تتولى البلدان زمامها" (تموز/يوليه ٢٠١٠) الأساس المنطقي الإضافي للمشاركة في تنمية قدرات التقييم الوطنية. وقد أجمعت الإجراءات اللازمة لتعزيز هئية البيئة المؤاتية وتنمية القدرات المؤسسية والفردية وتشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة.

٨٧ - وتسهلاً للتعلم وتبادل المعارف بشأن أنظمة الرصد والتقييم التي تتولى البلدان زمامها، أطلقت اليونيسيف وشركاؤها منبراً إلكترونياً تفاعلياً يستخدم الجيل الثاني من شبكة الإنترنت ويسمى "My M&E"، والغرض منه تبادل المعارف بشأن أنشطة الرصد والتقييم التي تتولى البلدان زمامها. وتشمل المبادرات الرئيسية مركزاً مرجعياً يحتوي على عناصر يساهم بها الأعضاء وأيضاً حلقات دراسية آنية على شبكة الإنترنت تُعنى بقضايا التقييم في التنمية. وحضر ما مجموعه ٢١٠٠ مشارك ١٤ حلقة دراسية على شبكة الإنترنت قدمتها الوكالات المشاركة الرئيسية: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة

الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة روكفلر، وعدة رابطات عالمية تُعنى بالتقييم.

سابعاً - متابعة نتائج المؤتمرات الدولية

٨٨ - في تموز/يوليه ٢٠١٠، استضافت حكومة اليابان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والبنك الدولي، اجتماعاً لمتابعة موضوع الأهداف الإنمائية للألفية في طوكيو. والتقى في هذا الاجتماع وزراء وممثلون عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل تعزيز نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود عام ٢٠١٠. واستضاف الاجتماع مناقشة وزارية بشأن موضوع "الأمم البشرية والإنصاف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، وناقش سبل المضي قدماً في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، باستخدام الدروس المستفادة من عقد إعلان الألفية.

٨٩ - وفي المؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية للإيدز، الذي عقد في فيينا في عام ٢٠١٠، أكدت اليونيسيف، تحت شعار "اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز"، على حقوق الطفل، والمراهقين الأكثر عرضة للخطر، والقضاء الفعلي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل باعتبارها مسائل رئيسية. وتم تخصيص أكثر من ١١٥ جلسة من جلسات المؤتمر البالغ عددها ٢٤٨ جلسة لمواضيع ذات صلة مباشرة بالأطفال. ويتم استعمال التقرير المعنون "اللوم والاستبعاد: الوباء الخفي لفيروس نقص المناعة البشرية الذي يصيب الأطفال في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى" (Blame and banishment: the underground HIV epidemic affecting children in Eastern Europe and Central Asia)^(١٠)، الذي صدر خصيصاً بهذه المناسبة، كوثيقة رئيسية للدعوة بشأن قضايا فيروس نقص المناعة البشرية التي تمس الأطفال في المنطقة.

٩٠ - وشاركت اليونيسيف في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، ومتابعة نتائجه. وساهمت اليونيسيف ببيانات ومدخلات في تقرير الأمين العام^(١١)، وخصوصاً في ما يتعلق بالمسائل المرتبطة بحالة الأطفال في أقل البلدان نمواً؛ وشاركت في سلسلة من الأنشطة السابقة للمؤتمر من أجل اقتراح سبل المضي قدماً، بما في ذلك ما يتصل بالاستفادة من الخدمات الأساسية. وفي نشاط خاص نظم مع حكومتي نيبال والولايات المتحدة ومع برنامج الأغذية العالمي بشأن "التنمية البشرية

(١٠) اليونيسيف (المكتب الإقليمي لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، ٢٠١٠).

(١١) A/65/80-E/2010/77.

العادلة: الاستثمار في التغذية في أقل البلدان نمواً،” تحدث المدير التنفيذي لليونيسيف عن الحاجة إلى معالجة جماعية لحالات الطوارئ غير المعلنة المتعلقة بنقص التغذية لدى الأطفال. وشدد المدير التنفيذي أيضاً على الحاجة ليس فقط لتعبئة المزيد من الموارد من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً، ولكن أيضاً لتوجيه الاستثمارات نحو مجالات ذات عائدات أكبر من خلال التركيز على أشد الفئات حرماناً. وكجزء من الجهد الجماعي الذي تبذله الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج العمل، ستواصل اليونيسيف مساندة تدابير التنفيذ الوطنية من أجل إحراز تقدم منصف نحو تحقيق أهداف إنمائية تركز على الطفل في أقل البلدان نمواً.

٩١ - ويزود برنامج السفراء المعنيين بالمناخ التابع لليونيسيف، والذي وضع عقب مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعقود في عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن، الشباب والمراهقين بالمهارات المتعلقة بالدعوة، والاتصالات (عبر وسائل الإعلام الاجتماعية والإذاعة)، والتكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره، والحد من أخطار الكوارث. ويسعى أيضاً إلى تمكين الشباب من المشاركة في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ والإجراءات المحلية المرتبطة بذلك. ويعمل السفراء المعنيون بالمناخ في أكثر من ٢٠ بلداً، بما في ذلك في زامبيا، حيث توفر اليونيسيف التدريب من أجل تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للتصدي لأخطار الفيضانات وإزالة الغابات في مجتمعاتهم المحلية.

٩٢ - وكثفت اليونيسيف تعاملها مع مختلف الآليات المسؤولة عن تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والأقليات. ففي عام ٢٠١٠، تبادلت اليونيسيف خبراتها في مجال الحماية الاجتماعية مع المنتدى المعني بقضايا الأقليات وعملت منذ ذلك الحين مع الخبرة المستقلة المعنية بالأقليات في ما يخص المسائل المتعلقة بالأطفال المنحدرين من الأقليات. وعلى غرار ذلك، تم تعزيز الشراكة مع منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وتكامل ذلك بإجراء حوار شامل مع المنتدى، في أيار/مايو ٢٠١١، لتبادل الخبرات والاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز حقوق أطفال الشعوب الأصلية. وستهدف اليونيسيف إلى زيادة تناسقها في التعاون البرنامجي من خلال إطار استراتيجي جديد معني بأطفال السكان الأصليين والأقليات.

٩٣ - وشاركت اليونيسيف على نحو كبير في أنشطة السنة الدولية للشباب، التي انتهت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وستشمل متابعة هذه المبادرة تركيزاً مكثفاً لليونيسيف على المراهقين. ويتمثل مجال أساسي في تشجيع جمع بيانات مصنفة عن المراهقين كأساس لتحسين البرمجة. وسيركز نهج اليونيسيف المتعلق بمشاركة المراهقين على المشاركة الشاملة في الأسرة والمجتمع

المحلي، مع المراهقين، بمن فيهم من هم أكثر تهميشاً، والذين يتزايد الاعتراف بهم كعناصر للتغيير داخل مجتمعاتهم المحلية.

٩٤ - وجمع اجتماع رفيع المستوى تاريخي بشأن التعاون من أجل حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عقد في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أكثر من ١٠٠ من كبار قادة ٢٨ بلداً من أجل مناقشة الفرص المتاحة للتعاون المتبادل في مجال تعزيز حقوق الطفل، ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واحتتم الاجتماع الذي افتتحه نائب الرئيس الصيني، باعتماد إعلان بيجين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لحقوق الطفل. واستخدمت البيانات الناتجة عن الدراسات والتقييمات التي أجريت على المستوى الإقليمي استخداماً استراتيجياً لتعزيز خطة تحقيق الإنصاف وشكلت الأساس بالنسبة للإعلان.

٩٥ - ويعطي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الكثير من التوجيهات المفيدة للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وتتطلع اليونيسيف إلى المساهمة في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك تحليل التقدم المحرز بالنسبة للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات والمسائل المواضيعية الرئيسية التي سيجري تناولها.

ثامنا - مشروع مقرر

٩٦ - يقرر المجلس التنفيذي إحالة هذا التقرير (E/2012/6-E/ICEF/2012/3)، ومعه موجز للتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.